

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والشباب
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
للجهة الشرقية - وجدة
المركز الجهوي للتوثيق والتشيط
والإنتاج التربوي
نيابة وجدة أنكاد
ثانوية اسلي / وجدة

آفاق بيئية

حدائق عمومية مهمة إلى إشعار آخر

بقلم الصحفيين الشباب

نادية ميري
أسماء الصايم
فاطمة ز. خروبي
محمد بغداد
محمد بوكيري

الموسم الدراسي

2004/2003:

لحظة تأمل

مدينة وجدة تحولت بفعل التوسع العمراني السريع وغير المنظم إلى مدينة إسمنتية غابت فيها المساحات الخضراء. واكتظت طرقاتها بالسيارات مما أدى إلى فقدان المدينة لجماليتها وتدهور مجالها البيئي. كلنا يعرف أن المساحات الخضراء هي رئة المدينة وباندثارها تفقد وجدة وساكناتها الحق في هواء نقي. كلما أنشئت تجزئة سكنية جديدة تتوسع المدينة أكثر على حساب المجال البيئي خاصة وأن أحياء عشوائية كثيرة شكلت سياجا غير صحي يخنق المدينة، أما الحدائق التي تنشئها السلطات المحلية سرعان ما يتخلى عنها أو لا يتم الانتهاء من بنائها. هل ما يعرفه المحيط البيئي من تجاوزات ناتج عن ضعف الوعي البيئي بين السكان؟ ذلك ما سيحاول تحقيقنا الجواب عنه والله المعين.

من وجدة الذاكرة إلى وجدة الحاضر...

أثناء استنطاقنا للذاكرة الشعبية وجدنا أنفسنا أمام مدينتين مدينة وجدة الذاكرة ومدينة وجدة الحاضر، وأحسنا أن الزمن تأخر بنا لنكون شهود عيان على معاناة مدينة بنقلها التاريخي وحاضرها البيئي البئيس.

كانت وجدة تلقب "مدينة البساتين" كانت محاطة ببساط أخضر يزرع البهجة في قلوب الساكنة وكانت مياه واحة سيدي يحيى تسقي البساتين الشاسعة على امتداد أفق المدينة عبر شبكة من السواقي، كانت المدينة جميلة تزيدها جمالا الحدائق الموروثة عن حقبة الاستعمار، أهمها على الإطلاق حديقة للاعائشة التي أنشأها روني ميتر سنة 1936 على مساحة 16 هكتارا.

كل الخضرة التي ميزت مدينة وجدة اندثرت، وبحثنا عن أسباب هذا التحول، فوجدنا أن المدينة عرفت زحفا للبناء بوثيرة سريعة وغير مراقبة أتى على كل البساتين التي تحولت إلى أحياء وتجزئات سكنية غابت فيها المساحات الخضراء وحلت محلها المنازل والمزابل والمتاجر والأسواق أصبحت وجدة مدينة إسمنتية تخنقها أحياء عشوائية.

على إثر استحضارنا لما تحمله الذاكرة الشعبية من لحظات مشرقة عن وجدة الماضي، عزمنا على أن نوجه تحقيقا نحو وجدة الحاضر لنبحث في حال مدينتنا ومستقبلها البيئي ومساحاتها الخضراء وحدائقها المتحولة يوما بعد يوم إلى موضع النفايات والأزبال.

حدائق عمومية في مهب الريح

باعتبارنا نمثل حاضر مدينة وجدة، نشعر بأننا نحرم يوميا من العيش في فضاء بيئي سليم، فوجدنا الرغبة ملحة تحفزنا للبحث في الموضوع لنصل إلى الحقيقة ولنتوصل إلى إجابات لتساؤلاتنا الكثيرة.

كانت خطوتنا الأولى هي التوجه إلى مقر المجلس البلدي لعلنا نظفر بمن يوجهنا في تحقيقنا، وفعلا هذا ما تم، حينما أرشدنا موظف إلى مصلحة المحافظة على البيئة والبستنة ومقرها بحديقة للاعائشة، هناك سألنا عن المهندس المسؤول ونظرا لكثرة مشاغله!! احتضنا السيد الباي وهو رجل في عقده الرابع متخصص في مجال البيئة وبداخل مكتب مطل على خضرة رائعة ومشئلة تعاني من نقص الإمكانيات عقدنا جلسة مطولة أتاحت لنا الفرصة كي نحاوره ونناقشه ونبدي موافقنا وأراننا في الوضع المزري للمساحات الخضراء بالمدينة، وكان التواصل مثمرا، واكتشفنا أن نصيب المواطن الوجدي من مساحات الخضراء هو من أدنى النسب على المستوى الوطني إذ لا يتجاوز المتر الواحد وهو مهدد في كل لحظة بالتقلص والتلاشي، وهذا ما أثار في نفوسنا رغبة معرفة دور هذه المصلحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فأخبرنا بأن دورها يتمثل في رعاية وصيانة الحدائق العمومية عبر جميع تراب الجماعة وخلق مناطق خضراء والقيام بحملات تشجير عبر شوارع المدينة والقيام بحملات نظافة وتوعية... إذن المصلحة تتحمل مسؤولية جسيمة في المحافظة على المحيط وترقيته ولكن لماذا لا يتجسد هذا الدور على أرض الواقع؟

أمام هذا السؤال وجدنا أنفسنا نحاط بمجموعة من موظفي هذه المصلحة وكلهم عبروا على أن المشكل يكمن في الإكراهات التي تواجهها المصلحة،

ذلك أنها تتلقى اعتماداتها المالية من المجلس البلدي وهي غير كافية نظرا لاتساع رقعة المدينة وقد بلغت هذه السنة 400.000 درهم موزعة على الشكل التالي 200.000 درهم مخصصة لشراء الأشجار والشجيرات و 150.000 درهم موجهة لصيانة المساحات الخضراء و 50.000 درهم لشراء المعدات الصغيرة....

كما أدركنا أن المصلحة تواجه مشاكل أخرى تحول دون تأدية دورها منها نقص اليد العاملة وعدم كفاءتها إذ لم يسبق لها أن استفادت من أي تكوين لكن الشيء الذي أثار اهتمامنا أكثر هو حديث المسؤولين البيئيين عن قلة المياه وانعدامها وهذا ما يقلص من حظ النباتات في الحياة خاصة وأن الوكالة الحضرية لتوزيع المياه حذفت بعض حنفيات الحدائق لأن المجلس البلدي لم يؤدي المستحقات المالية لهذه الوكالة، ويظل المواطن - في نظر مصلحة المحافظة على البيئة - مسؤولا مهما على تردي الوضع البيئي لأنه لم يكتسب بعد وعيا بيئيا يحول دون سلوكاته العدائية ضد محيطه، ولا تستثنى المصلحة أصحاب التجزئات السكنية لأنهم يتلاعبون بالقوانين ولا يحترمون الأراضي المخصصة للمساحات الخضراء إذ يحولونها وأمام أعين السلطة إلى دور سكنية.

تأكد لنا أن المصلحة عاجزة أمام ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وأمام قوانين متآكلة تعد إلى سنة 1916 غير أن مسؤولي هذه المصلحة يرون أن الآفاق قد تفتحت من جديد إذا تم احترام التصميم المديرى الخاص بالمساحات الخضراء وعقد شراكات مع فعاليات جموعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية

وتستمر جسور النقاش...

خرجنا من المصلحة المحافظة على البيئة، واستمرت جسور النقاش ممتدة بيننا حول ما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني للمحافظة على البقية الباقية من المساحات الخضراء وإنشاء حدائق أخرى تكون متنفسا جديدا للمدينة لامتناس الغازات السامة التي تنفثها السيارات المتزايد عددها بفعل تدني ثمن البنزين المهرب من الجزائر.

انطلاقا من إيماننا بقدرة الصحافة الجهوية على لعب دور حاسم في تحفيز السكان على اكتساب سلوك بيئي سليم توجهنا إلى مقر إحدى الجرائد "الشرق" لننعد جلسة أخرى مع هيئة تحريرها فإكتشفنا أن ما تقوم به الصحافة الجهوية في هذا الشأن لا زال محدوداً، لا يتعدى نقل شكايات بعض المواطنين بخصوص تحويل فضاءات للمساحات الخضراء إلى دور سكنية أو السطو على الملك العام وتحويله إلى حدائق خاصة أو.... الخ. بينما المشكل في نظر الصحافة هو مشكل هيكلي تتحمل أطراف متعددة مسنوليته، ويبقى المواطن مسؤولا مباشرا على تردي حالة الحدائق العمومية نظرا لأنه يفتقد إلى الوعي البيئي، ويظهر أن الصحافة الجهوية لم تدرك بعد دورها الحاسم ولا تملك استراتيجية عمل تؤهلها كي تعمل على تقريب المواطنين من وعي بيئي فعال.

هنالك إجماع بين المسؤولين على المجال البيئي والصحافيين حول ارتباط مشكل المساحات الخضراء بمدينة وجدة بقلّة الإمكانيات وغياب الإرادة بين أعضاء المجلس البلدي، ذلك أن الاهتمام بالبيئة هو آخر شيء يفكر فيه المجلس إضافة إلى غياب تأطير المواطنين، وهذا ما دفعنا لتوجه إلى جمعية بيئية

وهي جمعية "أصدقاء البيئة" وتعتبر من أنشط الجمعيات على المستوى الجهوي ونقلنا إليها سوألا يتعلق بدور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي وترقية المساحات الخضراء بمدينة وجدة.

كانت إجابات مؤطري هذه الجمعية مركزة ودقيقة أكدت نفس ما توصلنا إليه سابقا، وجعلتنا نفتتح بالدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات على المستوى المحلي سواء من خلال تأطير المواطنين أو المساهمة في بناء فضاء أخضر بالمدينة، والجمعية بصدد إنجاز مشروع هيكلية حديقة عمومية بتجزئة جوهرة بحي واد الناشف وترقيتها لتكون فضاء للطفل وورشة منتجة للمرأة، وقد قطعت الجمعية أشواطاً مهمة في هذا المشروع تتعدى خمسين بالمائة، ولكننا فهمنا أن الجمعية وحدها لا تستطيع أن تغطي كل الحدائق نظرا لإمكانيتها المحدودة.

إن تجربة هذه الجمعية تؤكد على أهمية فعاليات المجتمع المدني إذا تضافرت الجهود بين كل الفاعلين دون أن نستثنى الوداديات السكنية، لكن أغلب الوداديات لم ترق بعد إلى مستوى مناسب من نضج العمل الجماعي مما يعكس سلبيات على

بعض الأحياء مثل "حي الفتح بلازاري" أين نعين سطوا على الملك العام وتحويله إلى حدائق خاصة تفتقد إلى الجمالية والتنظيم، بل تقام حدائق متوحشة، وأخرى للمنفعة الخاصة تفتقد إلى الجمالية والتنظيم، بل تقام حدائق متوحشة، وأخرى للمنفعة الخاصة بالنظر إلى طبيعة النباتات المغروسة. ويقع هذا على مرأى من السلطات ولم نسجل لحد الآن تدخلها للحد من هذه الظاهرة المشوهة للمدينة.

إنه واقع مفروض على مدينة وجدة وساكنتها يسجل غياب المسؤولين الجماعيين الذين تتركهم ميزانية التسيير وضعف العمل الجمعي وتستمر المدينة تجتر أيامها لتصبح الكثير من الحدائق مهملة أو مكانا تتجمع فيه النفايات وهذا حال حديقة لم تحصل على اسم لأنها تنتظر من ينهي أشغالها لأكثر من 15 سنة.

الحديقة متواجدة بمكان استراتيجي قرب تجمعات سكنية، على يمينها مؤسسة تعليمية "ثانوية للأسماء" وعلى شمالها كشك يستغل فضاؤه كمقهى يرتاده من يريد قضاء غرض بالمحكمة الابتدائية، تحولت الحديقة إلى أطلال ومكان تتجمع فيه النفايات دون أن تنتبه إليه الشركة الخاصة بجمع النفايات وكان الأمر لا يهملها.

أردنا أن نبحث عن من يتحمل مسؤولية هذه الحديقة العمومية ولماذا لم تنته بها الأشغال فرجعنا أدراجنا إلى مصلحة المحافظة على البيئة والبستنة، أخبرنا المسؤول، أن المشكل هذه الحديقة قائم منذ أمد طويل وستبقى الحديقة على ما هي عليه لأن الأرض التي شيدت عليها ليست ملكا للجماعة فما هو الحل إذن؟ لا وجود لحل بهذا الأسلوب كان جواب المسؤول البيئي.

تمثل الحديقة المقصودة نقطة سوداء خاصة وأنها محاذية لمؤسسة تعليمية وتعكس صورة اللامبالاة واللامسؤولية ولمعرفة مدى تأثير هذه الحديقة على سلوكيات التلاميذ حضرنا استمارة وزعناها على بعض التلاميذ تضمنت مجموعة من الأسئلة وحصلنا على النتائج التالية:

45% لا يهتمون بوجود المساحات الخضراء ولا يرون ضرورة وجودها.
30% يرون أن سبب تدهور المساحات الخضراء يرجع إلى غياب الوعي البيئي.
25% من الإجابات أكدت على أن المؤسسة التعليمية تتحمل مسؤولية في غياب الوعي البيئي.

نتائج الاستمارة حفزتنا كي نتابع تحقيقنا من داخل مؤسسة تعليمية ووقع اختيارنا على مؤسسة إسلي بحكم انتمائنا إليها، وكان لنا لقاء مع مديرها ومنسق أنشطتها البيئية وجاء التأكيد في أجوبتهما على ما أسفرت عليه الاستمارة في شقها الأخير وبيننا أن المؤسسة التعليمية يجب أن تتحول إلى قناة للتربية البيئية، إذ يجب أن تصل التربية البيئية إلى البيت انطلاقا من المدرسة، أما بالنسبة للحدائق والمساحات الخضراء فقد أكد السيد المدير أن المؤسسة تبذل جهداً لتحفيز التلاميذ على المحافظة على النباتات داخل المؤسسة وذلك من خلال حملات تحسيسية وأيام تكوينية ودراسية كان أخيرها اليوم الدراسي المنظم يوم 2004 بشراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية والشباب لوجدة أنجاد.

وبحثنا عن بدائل

تفقد مدينة وجدة يوميا الشيء الكثير من جمالها وهوانها وفضائها الأخضر... نتيجة الإهمال واللامبالاة... تتقاسم المسؤولية جهات متعددة منها المجلس البلدي والصحافة الجهوية والجمعيات والمؤسسات التعليمية، ويمكن أن نقول إن تحمل المسؤولية من طرف هذه المؤسسات هو البديل الأساسي ولكن كيف؟

أولا على المجلس البلدي أن يجعل من المجال البيئي عنصرا من مخططاته التنموية، لأن لا تنمية مستدامة بدون المحافظة الشاملة على البيئة، فعليه أن يرفع من اعتماداته المالية والبشرية وأن يعقد شراكات مع الفعاليات البيئية ويمكنها من وسائل العمل ويشجع روح المبادرة المنضبطة للقوانين، عليه أيضا أن يساهم في الوعي البيئي والقيام بحملات تحسيسية ودورات تكوينية لخلق خلايا من المواطنين تعمل على تأطير المواطنين، كما وجب التنسيق مع السلطات العليا لتنفيذ القوانين المنظمة للمجال البيئي.

أما الصحافة الجهوية فعليه أن تخصص بعض صفحاتها للقضايا البيئية المحلية وتحفز المواطنين كي يجعلوا المجال البيئي ضمن اهتماماتهم اليومية والتنسيق مع الجمعيات لوضع خطة عمل ومشاريع ينخرط فيها المواطنون، وأخيرا يجب أن تؤدي المؤسسة التعليمية دورها كاملا لتمكين التلاميذ من التربية على مبادئ البيئة وخلق تلميذ بيئي ينقل وعيه إلى أسرته ويؤثر في سلوكيات الأفراد تجاه المحيط.

لا يمكن أن تتغير مدينتنا ولا تسترجع بريقها إلا إذا تغير الإنسان نفسه، وهو تغيير ممكن إذا تحمل كل طرف مسؤوليته وسنظل نحن أبناء وجدة الحاضر نمثل المستقبل، نحمل في ذواتنا بذرة التغيير وننشبت بأمل لا ينقطع في أن نرى سكان مدينتنا قد تحولوا إلى مواطنين بينين يرفضون أن يعيشوا وسط حدائق تحولت إلى مزابل إلى إشعار آخر...

انتهى التحقيق وكبر في قلوبنا الأمل